الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4704 | الجمعة | 5 ربيع الآخر 1445 هـ | 20 أكتوبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

محققة أعلى معدل في تاريخ القطاع النفطي الكويتي

«مصفاة ميناء عبدالله» تحصد 100.5 نقطة في أحدث مسح ميداني لهندسة المخاطر

نجحت مصفاة ميناء عبدالله التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية بتحقيق معدل نقاط في هندسة المخاطر هو الأعلى على مستوى مواقع العمل في الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية والأعلى في تاريخ القطاع النفطي الكويتي.

وحصلت المصفاة على معدل نقاط بلغ 100,5 نقطة في أحدث مسح ميداني لهندسة المخاطر أجرته شركة Marsh الأمريكية المتخصصة بإدارة المخاطر وتوفير التغطيات التأمينية بمشاركة عدد من شركات التأمين العالمية المعروفة مثل AIG وSCOR و QBE وZURICH.

وعززت مصفاة ميناء عبدالله بهذه النتيجة ترتيبها العالمي المتقدم بجودة هندسة المخاطر لفئات صناعات الطاقة و التكرير وفقا للدراسات التي أجرتها شركة Marsh لقياس ومقارنة جودة هندسة المخاطر لمختلف الشركات العالمية حيث احتلت مصفاتا ميناء عبدالله وميناء الأحمدي موقعا متصدرا في الربع الأعلى من المقارنة عند مقارنتهما مع أكثر من 1400 منشأة طاقة وتكرير حول العالم.

غانم العتيبي

مصفاة ميناء عبدالله

وأعرب نائب الرئيس التنفيذي لعمليات تزويد الوقود والناطق الرسمي للشركة غانم العتيبي أمس الخميس عن الاعتزاز بتحقيق المصفاة لهذا الإنجاز لاسيما مع زيادة مستوى التعقيد في المصفاة بعد تشغيل مشروع الوقود البيئي مبينا أن بلوغ هذا المستوى تقف خلفه جهود كبيرة تبذلها المصفاة للحفاظ على نهج رائد في صناعة التكرير فيما يتعلق بالسلامة والكفاءة الصناعية.

وأوضح العتيبي أن الإدارة الفعالة للمخاطر تعتبر أمرا حيويا لأي منشأة صناعية خاصة تلك التي تتعامل مع موارد الطاقة كمصافي التكرير حيث يساعد المسح الدقيق والاستباقي لهندسة المخاطر على تحديد وتقييم مجالات المخاطر المحتملة ممايمكن الشركة من اتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف منها بشكل فعال.

وأضاف أن هذا التقييم المرتفع جاء نتاجا لعمل مستمر والتزام دقيق من إدارة المصفاة والعاملين فيها بتطبيق معايير الأمن والسلامة والاستعانة بأفضل الممارسات العالمية والتطوير المستمر لأنظمة وإجراءات العمل.

وأكد أن حصول مصفاة ميناء عبدالله على أعلى درجة تصنيف لإدارة هندسة المخاطر في تاريخ القطاع النفطي يمثل علامة فارقة للمصفاة ومعيارا جديدا أرسته (البترول الوطنية) في هذا المجال لتصب باتجاه تحقيق استراتيجية الشركة المتمثلة في السعي إلى مستوى التميز التشغيلي العالمي وتعزيز الابتكار وتطوير أفكار ومناهج متجددة لمواجهة التحديات.

وثمن العتيبي دعم وتعاون مؤسسة البترول الكويتية لتحقيق هذا الإنجاز مشيدا بجهود جميع العاملين في الشركة وحرصهم على تطوير قدراتهم في التعامل مع المخاطر والالتزام بالسلامة والاعتمادية للمحافظة على بيئة عمل آمنة ومستدامة.

انضمام الكويت للمبادرة يهدف إلى تطوير البنية التحتية اللوجستية

مهدي: «الحزام والطريق» تتناغم مع الرؤية الوطنية 2035

أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي أمس الخميس ان مبادرة (الحزام والطريق) تتناغم مع الرؤية الوطنية 2035 وخططها الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في المنتدى الثالث الرفيع المستوى لمبادرة (الحزام والطريق) الذي يعقد في العاصمة الصينية بكين.

وقال مهدي ان انضمام الكويت إلى مبادرة (الحزام والطريق) يهدف إلى تطوير البنية التحتية اللوجستية وتضمينها في رؤية الكويت 2035 عبر برنامج تطوير المنطقة الشمالية الاقتصادية وانشاء جهاز تطوير مدينة الحرير والجزر الكويتية.

وأضاف أن تطوير البنية التحتية اللازمة لتحقيق الاتصال والتواصل والترابط بين اقتصاديات الدول المشاركة لايزال في مقدمة الأولويات الساعية إلى إنجاح المبادرة وبلوغ أهدافها النبيلة مبينا أن هذا الأمر بات واضحا لجميع الشركاء من الدول والمنظومات الاقتصادية التنموية المنافع لتلك الممرات الاقتصادية الرئيسية في مبادرة (الحزام والطريق).

خالد مهدي متحدثاً خلال المبادرة

وشدد الدكتور مهدي على أن دعم وبناء وتطوير البنية التحتية اللازمة لتحقيق التواصل والترابط ترتكز على عدة أمور هي الاستثمار في البنية التحتية بالنقل الجوي والبري والبحري في الدول المشاركة بالإضافة إلى تشجيع التبادل التجاري والاستثمار المشترك ودعم مشروعات الخطط الإنمائية الوطنية والتبادل المعرفي والخبرات في مجال الابتكار والابداع والاقتصاد.وأشار إلى أن هذه الأسس تبلورت في لقاء سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح مع الرئيس الصيني شي جين بنغ في سبتمبر الماضي والذي اثمر توقيع اتفاقيات مهمة في مجال تطوير البنية التحتية البحرية والبرية والطاقة المتجددة وإدارة النفايات ومجالات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري للكربون.وأوضح أن هذه الخطوات الجادة تصب في بناء البنية التحتية المطورة التي تمكن من بناء الاتصال والتواصل والترابط للاندماج في مبادرة (الحزام والطريق).

وضم الوفد الكويتي المشارك في المنتدى برئاسة الدكتور مهدي أيضا مساعد نائب وزير الخارجية لشؤون اسيا خالد الياسين والملحق الثقافي في ادارة شؤون آسيا اقبال الغانم ومدير إدارة مكتب الأمين العام بالأمانة العامة محمد الشيخ.

البورصة تختتم جلسات الأسبوع على «تباين»

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات أمس الخميس، وسط ارتفاع لـ5 قطاعات.

وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 7,35 نقطة ليبلغ مستوى 6737,56 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,11 في المئة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 6,52 نقطة ليبلغ مستوى 5543,67 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,12 في المئة من خلال تداول 56,5 مليون سهم عبر 3458 صفقة نقدية بقيمة 6,8 مليون دينار (نحو 20,7 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 12,55 نقطة ليبلغ مستوى 7375,79 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,17 في المئة من خلال تداول 73,4 مليون سهم عبر 7485 صفقة بقيمة 30,3 مليون دينار (نحو 91,5 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 12,33 نقطة ليبلغ مستوى 5488,74 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,23 في المئة من خلال تداول 40,7 مليون سهم عبر 2665 صفقة نقدية بقيمة 6,2 مليون دينار (نحو 18,9 مليون دولار).

جلسة متباينة للبورصة

وسجلت البورصة تداولات بقيمة 37.27 مليون دينار، وزعت على 129.90 مليون سهم، بتنفيذ 10.94 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 5 قطاعات في مقدمتها تكنولوجيا بـ14.92%، بينما تراجعت 6 قطاعات على رأسها الطاقة بـ2.64%، واستقر قطاعان.

وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 42 سهماً على رأسها "الأنظمة" بـ14.92%، بينما تراجع سعر 54 سهماً في مقدمتها "فنادق" بواقع 7.32%، واستقر سعر 19 سهماً.

وجاء سهم "بيتك" في مقدمة نشاط السيولة بقيمة 9.32 مليون دينار، ونشاط الكميات بـ12.91 مليون سهم.

وحدة تنظيم التأمين تحقق إيرادات بـ7.3 ملايين دينار عن السنة المالية المنتهية

محمد العتيبي

أعلنت وحدة تنظيم التأمين أمس الخميس تحقيقها إيرادات بلغت 7,3 مليون دينار كويتي (23,6 مليون دولار أمريكي) عن السنة المالية (2022-2023) مسجلة بذلك أفضل أداء مالي لها منذ تأسيسها عام 2019.

وقال رئيس الوحدة محمد العتيبي إن صافي نتائج الأعمال والوفر المحقق بلغ أكثر من 5 ملايين دينار (16,1 مليون دولار) خلال السنة المالية المذكورة كما ارتفعت صافي نسبة الموجودات بنسبة تجاوزت 70 بالمئة مقارنة بالسنة المالية (2021-2022).

وأضاف العتيبي أن الوحدة وخلال 3 سنوات حققت إيرادات بأكثر من 16 مليون دينار (51 مليون دولار أمريكي) فيما بلغ النصيب المستحق لمصلحة خزانة الدولة ما يقارب من 11 مليون دينار (35,5 مليون دولار).

وأوضح أن الوحدة نجحت في تعزيز إيراداتها وإدارة مواردها المالية "على نحو حصيف" وتطبيق القانون رقم 45 لسنة 2022 الخاص بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية مع الالتزام بتحويل 90 بالمئة من صافي نتائج أعمالها إلى الخزانة العامة.

ولفت إلى أن الأداء المالي المتميز للوحدة يرجع إلى جهود منتسبيها والتزام الشركات الخاضعة للقانون بتسديد الرسوم المستحقة وفقا للمواعيد المحددة والمتابعة الدقيقة لأعضاء اللجنة العليا.

وذكر أن وحدة تنظيم التأمين وخلال السنة المالية السابقة أخذت بعين الاعتبار تعزيز الإيرادات بموجب هيكل شامل ومتكامل لرسوم الإشراف والخدمات المقدمة من الوحدة بالإضافة إلى الالتزام التام بترشيد الإنفاق وضبط المصروفات في ميزانياتها.وأكد العتيبي أن التحديات والضغوط كافة زادت الإصرار في الوحدة على تحقيق المزيد من الإنجازات من خلال تطبيق استراتيجية طموحة تضع قطاع التأمين في المكانة التي يستحقها.وأشار إلى أن الشركات التي تقدمت بتوفيق أوضاعها بلغ عددها أكثر من 170 من شركات ومهن تأمينية ومراقبي حسابات وأن أكثر من 160 طلبا قد تم استكمال إجراءات توفيق الأوضاع بشأنها "وجار العمل على استقبال باقي طلبات توفيق الأوضاع للشركات الخاضعة لرقابة وحدة تنظيم التأمين".

ولفت إلى إطلاق إستراتيجية الوحدة الأولى للسنوات الأربع المقبلة (2023-2027) التي تتوافق مع خطة التنمية ورؤية دولة الكويت لعام 2035 حيث تضم أربعة محاور رئيسية وعدة أهداف استراتيجية تسعى إلى تحسين كفاءة بيئة العمل الجاذبة للعاملين والمتعاملين في قطاع التأمين وتعزيز منظومة التحول الرقمي للخدمات المقدمة لهذا للقطاع في دولة الكويت.

من جانبه أكد نائب رئيس الوحدة عبدالله السنان التزام الوحدة بمواصلة تقديم أعلى مستويات الجودة لقطاع التأمين وتحقيق المزيد من الإنجازات في المستقبل لافتا إلى أن 86 بالمئة من الشركات الخاضعة لرقابته التزمت بسداد الرسوم المقررة عليها في حين تم توقيع غرامات تأخير على 9 شركات.

وأشار السنان إلى أن الوحدة تلقت 4271 شكوى خلال للسنة المالية (2022-2023) ونجحت في حل 99 بالمئة من تلك الشكاوى.

وأوضح أن إجمالي الأقساط المباشرة للشركات الكويتية والأجنبية الخاضعة لرقابة الوحدة ارتفع من 568 مليون دينار (ما يعادل 1,8 مليار دولار) في (2021-2022) إلى 631 مليون دينار (حوالي ملياري دولار) للسنة المالية (2022-2023) فيما ارتفع عدد الوثائق التأمينية الصادرة من 1,5 مليون وثيقة إلى 1,8 مليون وثيقة.

وقال السنان إنه تمت إحالة 744 مخالفة إلى الإدارة القانونية للوحدة وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو الشركات المخالفة سواء بالإحالة إلى التحقيق او بإيقافها عن مزاولة نشاط التأمين والذي أدى إلى عدم تجديد ترخيص الشركات الموقوفة في وقت تمت إحالة بعض الشركات إلى النيابة العامة بسبب المخالفات الجسيمة التي ارتكبتها.

يذكر أن وحدة تنظيم التأمين أسست وفقا للقانون رقم 125 لسنة 2019 كجهة حكومية مستقلة ماليا وإداريا وتقوم بموجبه على تنظيم نشاط التأمين والرقابة عليه وتطوير أدواته بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.